

المصدر : اليوم  
التاريخ : 17-04-2006  
العدد : 11994  
الصفحات : 11  
المسلسل : 73

الاجتمع بحاجة إلى نبذ الشائعات وتكوين الرأي العام

المخلفي...

أسير الحصول على المعلومة

المصدر :

اليوم

التاريخ :


17-04-2006

الصفحات :

11

العدد : 11994

المسلسل : 73

ان الدور الكبير والحيوي الذي تقوم به وسائل الإعلام  علي مشنوي - الدمام العام .  
خصوصا الصحافة في نشر الوعي والمعرفة وتوعية وتثقيف

ودعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -

حفظه الله - وفي أكثر من مناسبة إلى الشفافية والوضوح ونشر الحقائق  
شريطة أن تكون موثقة وحقيقية وفرض على المسؤولين في الجهات الحكومية  
التجاوب مع التساؤلات والاستفسارات التي تطرح في وسائل الإعلام.

وكان لابد لنا أن نعرف ولو جزءا بسيطا عن ماهية المعلومة التي نبحث  
عنها.. وهي: أية سجلات أو بيانات أو إحصاءات أو وثائق مكتوبة أو مصورة  
أو مسجلة أو مخزنة إلكترونياً أو بأي طريقة تقع تحت إدارة أي مسؤول يحتاج  
الصحفي الوصول إليها بكل سهولة لينقلها للرأي العام الذي يحاول الاستفادة  
منها تجاه الحدث الذي تتعلق به.. ويساهم انتشار المعلومة خصوصا تلك  
التي تتعلق بالأحداث الكبيرة في الحد من انتشار الشائعات التي قد تسبب  
إرباكا بين أوساط المجتمع حيث يعتمد تفسير الأحداث وظواهرها على  
الاجتهادات الشخصية.

المجتمع ونقل همومه لن يتحقق في ظل غياب المعلومة، ولقد نصت المادة  
39 من النظام الأساسي للحكم (بأن تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع  
وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة وتسهم في تثقيف الأمة  
ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة والانقسام أو يمس بأمن الدولة  
وعلاقتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية  
ذلك).. فكيف لذلك ان يتحقق في ظل صعوبة الحصول على المعلومة.

وتؤكد كثير من الدراسات أن للصحافة أثرا كبيرا على المجتمع في تشكيل  
وجهات نظر أفرادها ويرى بعض الكتاب والصحفيين والنقاد المهتمين  
بالشأن الإعلامي أن الوقت بات ملحا لمناقشة قانون يعطي الصحفي الحق في  
الحصول على المعلومة فيما نادى البعض بحسن التعامل مع المعلومة وطالبوا  
بأن يدرك بعض المسؤولين أهمية المعلومة بأنها ليست ملكا له بل ملكا للرأي

المصدر :

اليوم

التاريخ :

17-04-2006

الصفحات :

11

العدد : 11994

المسلسل : 73

طالب بتقييم تفاعل المسؤولين مع الجمهور ووسائل الإعلام...الزامل:

## بعض المسؤولين يعتقدون أن الوظيفة ملك لهم

وليس من أجل مصلحة شاغل الوظيفة فهنا يكون جواز الحبس أو التأخير لأن المصلحة العامة هي الفيصل وليست المصلحة الخاصة على أن تخرج المعلومات الكاملة صحيحة ولم ترتفع هذه الظروف ولم يؤيد الزامل فكرة عمل قانون (حق الحصول على المعلومة) وطالب بأن يكون من متطلبات الوظيفة لأي مسؤول (مدى تجاوبه وتفاعله الشعبي مع الجمهور ومع وسائل الإعلام) ولا تقتصر المتطلبات على الحضور والانصراف.

الأوقات والظروف الطبيعية والوضع المنطقي الصحيح أن الوظيفة ليست لمن يشغلها وإنما الوظيفة هي وسيلة يخدم بها الناس وبالتالي تبعاً لهذه الفرضية المنطقية فالمعلومات ملك للناس وليست ملكاً له وأيضا وعطفاً على ما سبق فأنك عندما تمنع شيئاً يكون كمن يسلب فأنت ببساطة تسلبه حقه. وأضاف انه عندما يكون من مصلحة الناس ومن مصلحة أداء الخدمة في الوظيفة إلا تخرج المعلومات أو أن تفتن أو أن تحبس المعلومات

وأكد الكاتب الصحفي نجيب الزامل على انه لا يجب في الظروف الطبيعية والعادية أن تحجب المعلومات بل لابد أن تكون ميسرة لكل وتكون الطريقة للحصول عليهما سهلة كتنفق الماء. وانتقد الزامل أداء بعض المسؤولين الذين يعتقدون ان الوظيفة ملك لهم فتحبها لهذه الملكية يجزمون بأن لهم الحق كاملاً في إخراج أو حبس أو تغيير أي معلومات بدون (رمشة عين) ، لذا ليس هناك مبرر لتلحفظ في



المصدر : اليوم

التاريخ : 17-04-2006 العدد : 11994

الصفحات : 11 المسلسل : 73

على الصحفي إيجاد مصادر أخرى مختلفة .. القحطاني:

## عدم إدراك أهمية الصحافة يعيق العمل الصحفي

وتحدثت الصحفية ابتسام القحطاني عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام من نشر الوعي بين الناس وان عدم الإدراك بأهمية الصحافة من قبل بعض المسؤولين في نشر المعلومات والحقائق أو المشكلات يعيق العمل الصحفي . والصحافة تحديدا هي أكثر وسيلة إعلام يمكنها نقل الحقائق أو أي مشكلات تهم المواطن والصحافة صوت ومرآة المواطن لحل مشكلاته أكثر من بقية وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة أو التلفزيون لا يمكن نقلها بصورة واضحة كما في الصحافة. وفي حالة عدم رد المسؤول أوضحت ابتسام ان الصحفي لايد له من إيجاد مصادر أخرى وإذا لم تجد تجاوبا اذكر هذا في خبري وان يبدأ بتكوين علاقات مختلفة وبينت ابتسام ان المعلومات الأمنية في الوقت الحالي في المملكة أصبح الحصول عليها سهلا جدا وخصوصا فيما يتعلق بوزارة الداخلية وهناك تجاوب أفضل من السابق. وبالنسبة لبعض المصادر الأمنية ترجع المسؤول نفسه ولكن بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة يخل بالجانب الأمني.

وظالبت ابتسام بإصدار قانون يتيح الحصول على المعلومة واعتبرته انه حق مشروع للصحفي وحق للمواطن خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بالمواطن والمجتمع. ورات ان التعامل مع بعض الصحافة الخارجية أمر طبيعي لكي يحاول المسؤول ان يطلع المجتمعات الأخرى بصورة أفضل ويعمه أن ينقل صورة حسنة. ويعود سبب عدم التجاوب للصحافة المحلية إلى طبيعة الإعلام نفسه وتناول الصحف للموضوع ربما تأثير بلبله أو أن تأثير أقباء يرى المسؤول انه في غنى عننا.

الشفافية باتت شعارا لكل منهج إداري .. الشدي:

## علينا أن نركن كإعلاميين التذمر من عدم تجاوب المسؤولين

الإعلان والدخل اللامادي والذي لا اعترض عليه أبداً إلا أنني أرى أن السبيل لاستدامته هو التطوير في المحتوى الإعلامي لاحتوى الوسائل . وذلك ما جعلني سابقا وما زلت ادعو إلى تطوير قدرات الصحافة من خلال دعوتي لتحويل المؤسسات الصحفية إلى شركات مساهمة تكفل زيادة ملاعمتها وإبعادها عن هيمنة مصالح فئة قليلة على توجهاتها . وهذه الملازمة والتوسع والعناية بالقرء وتدريبه لاداء مهمته هي السبب الأبرز للتميز الذي حققته صور وأخبار الصحافة العالمية.

أما عن فكرة إصدار قانون حق الحصول على المعلومة فقال: أؤيد ذلك وبشدة وكنت انتظر أن تعمل جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في الشأن الإعلامي على إثارة مثل هذه القضايا وتبني إصدار مثل هذه التشريعات والدفع بها نحو الإقرار من الجهات ذات العلاقة بدل أن يستغرق الوقت كله في قضايا إدارية وإجرائية واستشارية. وأذكر بأن مبدأ الشفافية هذا جاءت المبادرة عليه من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله والذي أصدر توجيها يفرس على كل المسؤولين في الجهات الحكومية التجاوب مع المتأولات والاستفسارات التي تطرح في وسائل الإعلام.

أن المعنية التي عليها الصحافة العالمية المحترمة لا يجادل عليها احد نظرا للأسبقية الزمانية ووجود الأنظمة الضابطة للممارسات الإعلامية ثم لطبيعة الاقتراح والتعليم لدى تلك المجتمعات الصادرة فيها هذه الصحافة وذلك ما أكسب ميزة نسبية للصحافة العالمية ، غير أن العجوة باتت تضيق والتقارب ، أو ربما التنافس صار أكثر وضوحا بين ما عليه البعض من الصحافة السعودية ونظيرتها العالمية

وذلك ما يجعل على كواهلنا معشر الإعلاميين تبعه الدفع بإعلامنا نحو فرض اسمه واحترامه بدل أن نركن إلى التذمر من عدم تجاوب المسؤولين معنا وإصاامته ميزة تفضيلية لكل ما هو خارجي. وعن سبب تميز صور الوكالات الأجنبية عن مثيلاتها في الصحف المحلية خلال تقطيع حدث معين واحد قال الشدي: في البداية أود أن أعيد السؤال مع كل التحية لزملائنا الإعلاميين وأخص المسؤولين منهم ، لاتصال عن السبب في عدم الحرص على الارتقاء بالمستوى المهني والقنني للصحافيين كما نحرص على الارتقاء بأساليب التسيويق وجذب



علي الشدي

للتعامل مع حالات امتناع المسؤولين عن الادلاء بما يطلب منهم سيجعل التصرف أكثر حكمة ، غير أن الصحافي عليه بذل الجهد للحصول على المادة الخام لصناعته ، وهي هذا المعلومة ، لا أن يظن قايما في مكتبه منتظرا ما توجد به أجرة الإرسال ( الفاكس والهاتف والبريد الإلكتروني ) ، أو اعتماده على مصادره السرية أو

حتى مخيلته الواسعة وفي حال استفد كل وسائله لاستنطاق هذا المسؤول فإن مسؤوليته تتعاظم ليعرض نفسه وماله من معلومات على ميزان التحقق والذي يثبت له (دون انحراف لدوافع شخصية أو إثارة) صحة المعلومة ودقتها والتحقق من المعلومة تتعدى مسؤولية الصحافي إلى الوسيلة التي يعمل لها وهي القضية التي تعنى بها الوسائل الإعلامية المحترمة أيضا عمائة . وتتضح فيها أسلوبا للتأكد من حيقات المعلومة قبل نشرها. وأما عن تقائل المسؤولين مع وسائل الإعلام الأجنبية فقال: دعوني لا أكون ممن يؤخذ مع كل أجنبي ، ولا مع كل من يفرضه فالحقيقة هنا

وعن سبب عزوف بعض المسؤولين عن التصريح اجاب الكاتب الصحفي علي الشدي أن سبب العزوف عن التصريح له أكثر من سبب تتبع في مجملها من القصور تقدير الأهمية التي باتت تحتسبها المعلومة في هذه الأزمنة ، وأهمية الرأي العام في المعرفة والإطلاع على كل ما يمس شيئا من احتياجاته أو اهتماماته ، ونتج عن تقدير هذا أهمية اللجوء إلى التحقق والظن أن الزمن لم يتغير وان يقدر هذا المسؤول أن ذلك الإبقاء على الأحداث التي تدور في مسافته على الكتمان ناسيا أن الشفافية التي باتت شعارا لكل منهج إداري ، وضرورة للتعاضد مع طبيعة العصر الذي ازداد فيه وعي العامة وتوفرت له الوسائل للوصول للمعلومة وذلك ما جعل الحياة الحسومة في دورتها تهيئ مناخا للشائخة بمجرد تردد المسؤول عن الإفصاح بما يجري لديه. وعن تصرف الصحفي في حال عدم وجود تجاوب من المسؤولين قال الشدي: ان هذا سببنا لجندية وظيفة الإعلام في المجتمعات النامية وهل يجب أن يتماشى مع أصوله المهنية العادة لعرض الحقائق أي كان نوعها وأثرها ، أم أن مصلحة الغالبية تهيمن على حق الألفية في المعرفة وفي نظري أن تحدد المنهج الذي تسيير عليه الوسيلة الإعلامية منطلقا

يجب أن يكون لكل قطاع متحدث رسمي.. المقوشي:

## الصحفي «أحيانا» يكون مصدر أزعاج للمسؤول



الذي ينتمي اليه وعدم السماح له بالتحدث أو التواصل مع وسائل الإعلام.

وعن حل لهذه القضية قال المقوشي: إن الخروج من هذا المأزق يمكن أن يتم من خلال استحداث وظائف ترتبط بالإعلام على مستوى رفيع مثل المتحدث الرسمي بمعنى أن يكون لكل قطاع متحدث رسمي يسهل تواصل وسائل الإعلام معه كما يسهل تواصله أيضا مع وسائل الإعلام إضافة إلى فهمه واستيعابه للسياسة الإعلامية الوطنية وكذلك تلك التي تنتجها منشأته.

واعتبر أن صحافتنا صالحة حرة بجانب المحافظة على الثوابت الدينية والسياسية والحصول على المعلومة ليس



عبد العزيز المقوشي

لها علاقة بالحرية الصحفية في تصوري أن النظام أصلا يمنع حجب المعلومة لكن لكل شخص فلسفته في التعامل مع المعلومة وهناك أوقات يكون حجب المعلومة أمرا مفيدا وبالعكس.

وعن إصدار قانون (حق الحصول على المعلومة) قال المقوشي: في اعتقادي أن هيئة الصحفيين هي المخطئة بهذا الأمر ودعم المنتسبين إليها فليهما أن تؤازر الصحف ويجب أن يكون لها دور في تطوير قدرات الصحفيين وابتاعهم إلى الخارج وكذلك بإنشاء مركز للمعلومات يستفيد منه كل الصحفيين.

وذكر مساعد أمين الغرفة التجارية بالرياض الدكتور عبدالعزيز المقوشي أن المشكلة يفترق فيها الطرفان مع المسئول والصحفي فالمسئول أولا قد لا يتفق بأن تنقل عبارته كما ذكرها دون تحريف أو اجتهاد. والصحفي أيضا في كثير من الأحيان يعتمد إلى التواصل مع مصادره الشخصية دون البحث عن معلومات تخدم مبادئه الصحفية وموضوعه الذي يطرحه بأسلوب يختلف عن ما يريده المسئول بمعنى أنه يفترض على الصحفي البحث عما يخدم موضوعه ليس فقط من خلال المسئول عن قطاع معين.

وإنما من خلال البحث الجاد عبر وسائل نقل وتبادل المعلومات التي اجزم أن عددا غير قليل من الصحفيين لا يعرف التعامل معها.

وقال المقوشي إن هناك إشكالية أخرى وهي أن الصحفي أحيانا يكون مصدر إزعاج للمسئول من حيث تواصله معه في أوقات غير مناسبة وأيضا بوعوده بعرض ما يتم صياغته عليه قبل النشر ولكن ما إن يحصل الصحفي على المادة حتى يغير بها دون عرضها على ذلك المسئول والوفاء بوعده وينشرها قبل أن يطالع المسئول على المادة. وأضاف أن مشكلة المسئول تكون إما عدم ثقته بالبيانات أو المعلومات التي يمكن أن يتحدث بها أو مركزية القرار في القطاع